

رئيس الحكومة المغربية يعد بتحقيق مطالب اجتماعية خلال السنوات المقبلة



وعد رئيس الحكومة المغربية، عزيز أخنوش، في مراسلة موجهة إلى الوزراء والمندوبين الساميين والمندوب العام، تحدد الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، بتحقيق سلسلة من الوعود الاجتماعية على رأسها «استكمال ورش تعميم الحماية الاجتماعية، من أجل ضمان انتقال المستفيدين حالياً من نظام «راميد» إلى نظام «التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك نهاية سنة 2022

وأوضحت مراسلة رئيس الحكومة إلى أن: «الحكومة ستعمل خلال سنة 2023 على تنزيل تعميم التعويضات العائلية، وفق برنامجها المحدد، والتي سيستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص، وثلاثة ملايين أسرة بدون طفل في سن التمدرس، وذلك وفق مقاربة جديدة تقوم على الدعم المباشر، عبر استهداف الفئات المعوزة والمستحقة لهذه التعويضات، بدل المنطق الذي كان معتمداً في البرامج الاجتماعية سابقاً، والذي كان يحد من نجاعتها»، مشيراً إلى العمل على تسريع إخراج السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية لمنح الدعم وضمن نجاعته.

وفيما يخص المجال الصحي، وعدت المراسلة بـ«تأهيل العرض الصحي بمواصلة إصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وتأهيل المستشفيات، والتأسيس لإلزامية مسلك العلاجات، ورقمنة الخدمات الصحية إلى جانب تعزيز حكمة المنظومة الصحية عبر إحداث المجموعات الصحية الترايبية، والهيئة العليا للصحة، ووكالة الأدوية والمنتجات الصحية ووكالة للدم ومشتقاته»، إضافة إلى «إخراج قانون الوظيفة الصحية، وتفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الوضعية المادية للأطر الصحية، الذي سيكلف غلافًا ماليًا يقدر بـ 2,2 مليار درهم على مدى سنتين، وذلك «ابتداءً من فاتح يناير/كانون الثاني 2023

وفي ذات السياق، ستعمل الحكومة، وفقاً للمراسلة على «الرفع من أعداد الأطر الصحية من 68 ألف سنة 2022، إلى حوالي 94 ألف سنة 2025 و177 في أفق سنة 2030، وإحداث 3 كليات للطب والصيدلة، وتوظيف حوالي 4600 مؤطر جديد في أفق 2030 ولمواكبة هذا البرنامج وتوسيع العرض الصحي سيتم إحداث 3 مراكز استشفائية جامعية «بكل من الرشيدية وبنى ملال وكلميم

كما يشمل البرنامج الحكومي، توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد، لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملاً ولا يستفيدون من أي معاش، وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل والشروع في تنزيل إصلاح منظومة التقاعد، ابتداءً من 2023، وتيسير الولوج إلى السكن اللائق، وتشجيع مبادرات الشباب حاملي المشاريع في المجال الفلاحي، ومواصلة (تنزيل برنامج «انطلاقة» وبرنامج «فرصة» لدعم المبادرات الفردية للمشاريع.(وكالات